بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله وكفى وسلام على نبيه المصطفى وآله المرتضى وصحبه المجتبى وبعد
فيقول الفقير الى مولاه العليم الامونى ابرهيم هذه حواش مفيدة وبدايع
جديدة متعلقة بالحاشية العصامية على شرح الجامى قدس الله سره مؤلفة الثانى
جمعتها من القراءة على والدى ادام الله لكافة النفع به هذا الكتاب وانا فى عنفوان
الشباب بعضها منسوب الى الاستاذ المحقق السيد قطب الدين عيسى القفوى
نزيل حرم الله المدنى رحمه الله وعلامته هكذا ع مس والباقية لغيره لكنى كتبت فى
آخر بعضها لكاتبه وفى بعضها علامة سم نفعنى الله تعالى والطالبين بها بمنه وكرمه
آمين قوله فهو ليس بحمد حقيقة فيه عدول عن المشهور من المجموع من انها الاختيار
الواقع فى التوليف اعم من الحقيقى والحكمى فهو حمد حقيقة وغير الاختيارى حقيقة
محمود عليه حقيقة ع مس قوله اى كل حمد متعلق لوقوله الظاهر ان المراد
جنس الحمد يختص بصاحب الحمد فتأمله ع مس قوله ولا يخفى ان هذا الحمد اعلى
واجل قد يقال لكن التعميم الى هذا الفرد الاعلى الاجل اولى بان يراد بالحمد كل
وصف جميل سواء كان وصفا بكنف على الوجه اللايق به الذى لا يقدر عليه الا هو
او كان وصفه عنه من سائر مخلوقاته فليتأمل قوله من ان الولاية افضل ع ان اريد
ان ولاية النبى افضل من نبوته فيمكن تسليمه قوله متقدم فى التصور قد يقال جعله
متأخرا حكما لانه لا يعتد بوجوده بدون كماله وكماله قبل هذا الشرح لا كمال له لغفلات
اتصافه بالكمال بتعلم هذا الشرح سم قوله بتخييل ان كتابه هذا الخ او ترك الحمد اكتفاء
بالبسملة رومًا للاختصار وبراعة للاستهلال فى الجملة فافهم ع مس قوله
بالاشتغال به اى بما ليس من مسائله قوله هو من التوليف او المعرفة قيل يرجح كونه من
المعرفة اى ولم يعرفه فلا يرد ان معرفة احوالها يكفى فيها التصور بوجه ما ولا
يتوقف على التوليف ويكون ذكر التوليف ليس لخصوصه بل لتضمنه التصور بوجه ما
فليتأمل قوله وعلى التقديرين مبنى البيان اى الدليل على الاحتياج الى تعريفها
سم قوله تتوقف على تعريفها الخ فيه اشارة الى انه قد يقال معرفة احوالها لا

الولاية افضل

تتوقف

٦٢

تتوقف على تعريفها بل يكفى فيها تصور بما بوجه فليتأمل سم قوله ويعلم من هذا
الكلام اى يعلم من كلام الشارح انه يكفى فى الاشتقاق اخذ على خلاف المشهور منه
قوله ان يكون معنى المشتق منه لازما لمعنى المشتق اى كما هنا فان معنى الكلم
وهو التأثير فان الجرح الذى هو معناه تأثير لازم لمعنى الكلمة والكلام وهو اللفظ
المخصوص لانه يؤثر فى النفوس وفى حواشى عبد الغفور ما يتضح به معنى التأثير قوله
بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة الخ اى فمعنى الكلمة حينئذ مع حمل اللام على
الجنس والتأ على الوحدة جنس الكلمة الواحدة قوله حتى لا يصح جعل الكلمتين الخ
اقول توضيحه ان ذكر التا ليعلم ان المراد مفهوم الواحد لا المفهوم الاعم من الاثنين
فاكثر فاذا قلنا جنس الواحد امر مفهوم الكلى لا يصدق الا على الواحد والواحد
ومما يوضح المرام ان ليس المراد بالجنس فى لام الجنس معناه المنطقى ليكون جنس الواحد
امرا مثلا للمتقدد بل المراد منه المفهوم الكلى فلام الجنس لبيان ان المراد مفهوم
مدخوله لا افراده ع مس قوله فى الحاشية المتقدمة ليس المراد بالجنس فى لام الجنس
معناه المنطقى اقول لو اريد الجنس المنطقى لزم محذوران وهو ان جنس الكلمة هو جنس
الاكثر والجنس الذى هو جنس الكلمة والاكثر لا يصح اعتبار الافراد فى حده لكاتبه
قوله بتأويل ما يطلق عليه الكلمة لعل المراد ان ما يطلق عليه الكلمة يشمل نحو ديز فانه
يطلق عليه الكلمة لغة كما افاده عيسى فى حواشى المعوب قوله لشموله ما يتلفظ به حكما الخ
اقول وفيه انا لا نسلم ان المعنى الاصطلاحى شامل للمتلفظ به حكما بل هو لفظ حكمى
عندهم ايضا ع مس قوله الشامل للمتلفظ به الآن حقيقة او حكما المتبادر منه
ان المتلفظ به حكما كالضمير لفظ اصطلاحى حقيقة وفيه نظر اذ المشهور فى كتب النحو
ان اللفظ اعم من ان يكون لفظ حقيقة او حكما ولذا قيل ان اللفظ فى تعريف الكلمة
مجاز مشهور وذلك يدل على ان الضمير ليس بلفظ اصطلاحى والاوجه ان التعريف
قد تم عند قوله الانسان وقوله حقيقة الخ تعميم للمعنى المراد فى التعريف كانه قال
المراد فى تعريف الكلمة هذا المعنى حقيقة او حكما يدل على ذلك قوله اخراد اللفظ
الحكمى وقوله كان اللفظ حكما لا حقيقة وعلى هذا اندفع اعتراض الحشى بان كلا
آخرا بانى فى كلام اولا فتدبر ع مس قوله فالجواب فالمتلفظ به الخ اقول
قد اشرنا الى توجيه كلام الشارح بان يكون قوله حقيقة او حكما تعميما للمعنى المراد فى التعريف
لا المصطلح عليه ويحتمل ان يكون المراد باللفظ المفهوم من قوله ما يتلفظ به

فتأمل ع س قوله الا الفاعل المعقول لك من هنا يتضح قوله الآتي بل تارة يكون
واجبا الخ لانه اذا لم يكن هناك فاعل ملفوظ بل الفاعل المعقول فالفاعل المعقول يكون
واجبا او ممكنا جسما او عرضا وقد يكون صوتا ان رجع الضمير الى الصوت ان كان
ذلك المعقول صوتا فليتأمل قوله الشارح اذ هي مما يتلفظ به الانسان اي في وقت ما
يبقى الاشكال بما لم يتلفظ به الانسان اصلا الا ان يراد التلفظ بنوعه اي بهذه
الحروف والاوجه ان المراد ما من شأنه ان يتلفظ به الانسان اي يمكنه ذلك
ع س قوله لان المصدر لا يحمل الخ اجاب بعضهم بان المطابقة انما تجب
اذا كان في الخبر ضمير ولا ضمير في اللفظ لانه مصدر والمصدر لا يستتر فيه واعترض بانه
ليس كذلك فقد ذكروا في ورت رجل سواء هو والعدم ان بمعنا كيد للضمير في سواء
بمعنى مستو قال شيخنا الشريف اقول ان سلم فالمراد ان المصدر بمعنى المشتق ان
لا يستتر فيه رعاية للاصل وان جاز رعاية للمراد واذا جاز تركه لم تجب المطابقة لانه
يعتبر عدمه انتهى فان اراد المحشي انه لا يحمل الضمير المفرد خالفه ذلك فمحرز قوله وما
يستتبعه المفرد احضر اي كقوله فانه لو قال للفظة لقال وضعت فوضع احضر
من وضعت قوله ليظهر تعلق لمعنى بقوله وضع اذ يصير المعنى وضع لمعنى اي عين
لمعنى لان تعدي التعيين باللام ظاهر بخلاف التخصيص قوله الشارح بحيث انه متى
اطلق الخ في الهندي حاشية المهندس ثم لا يرد المجاز من حيث انه كلمة وليس بموضوع لانه
موضوع للمعنى وان لم يستعمل فيما وضع له والوضع هو الذي خوض في التعريف دون الاستعمال
على ان المراد بالوضع اعم من الشخصي والنوعي واللفظ بالمعنى المجازي موضوع بالوضع
النوعي انتهى ويرد على هذه العلاوة انه لا يصدق على ما وضع المجاز قولنا متى اطلق
الشيء الاول فهم الثاني لان من اطلاقات المجاز اطلاقه بلا قرينة وحينئذ
لا يفهم منه المعنى المجازي الا ان يقال المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا ثم رأيت المحشي
فيما يأتي قريبا تكلم على هذا القيد اعني قولنا اطلاقا صحيحا فانظره لكنه قوله والمراد
بالحس البصر هلا جعله بمعنى ادرك بالحاسة لحاسة الشم كحاسة الذوق اذ قد يوضع نحو النعومة او الرائحة او الطعم الشيء قوله ليس مقابلة
مع الطلق اذ الاحساس بمعنى الابصار مع الاطلاق لا يفي احدهما عن الآخر قوله لانه لم يعلم
لانه يغني عن الاطلاق قوله ليزيد حس الخ اذ كلاهما للفعل المستفيد قوله مع احس بمعنى ابصر
قوله الاول بل متى الدالة على الكلية قوله الطلق مع ضميمة بمقاطع ضم اذ الدالة

عدم تحمل المصدر الضمير وان اريد به الصفة

مطلب مررت برجل سواء هو والعدم حامل للضمير

تعريف الوضع

عدم ورود النقض بالمجاز من حيث انه كلمة فتأمل

المضموم للانضم

المعرب

قوله ولذا لم يكتف باحس لانه لا يصح للدلالة على هذا القيد
قوله ويرد على الوجهين الخ اقول قد صرح السيد بان من لم يجعل المجاز موضوعا نوعا
زاد في التعريف قيد بنفسه فهو المراد وتوضيحه ان الوضع لتعيين شيء وحده من غير
ان يعتبر معه شيء اخر والوضع اعتبر مع المجاز وجود القرينة بخلاف الحرف
فان قصور المعنى اوجب ذكر المتعلق الا ان الواضع اعتبره في الوضع في اصل التعريف
لتعيين شيء وحده بحيث يفهم منه وحده ولو بشرط الغير لا منه مع الغير فتمام المتن
في شرح مفتاح السيد قدس سره واما ما ذكره من الجواب فلا يوافق كلام القوم
مع ان فيه ما فيه فتأمل ع س قوله ليس من افراد الوضع بهذا القيد فقضيته بهذا القيد
ان المراد هنا الوضع بالمعنى الاعم وان المجاز خارج عن الكلمة لعدم الوضع فيه
بهذا المعنى المعتبر هنا ولعل خروجه باعتبار المعنى المجازي لا مطلقا فهو كلمة لكن
باعتبار المعنى الحقيقي لا مطلقا لكنه قوله وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا
قد يقال يكفي مثل ذلك في المجاز لان فهم معنى الحرف اجمالا يتوقف على تعلم
بوضعه لتلك المعاني ومن عرف المعاني المجازية فهم المعنى المجازي اجمالا قوله
تحت المقصد اي ليس من افراده لان المقصد لغة مكان محل الحدث والمعنى
اصطلاحا ما يقصد من اللفظ فهو بمعنى المفعول فكيف يصح نقله اليه واطلاقه عليه
قوله فظهر بهذا اي بثبوت المناسبة بالظرف قوله بل يصح ان يكون الى المعنى الخ
قوله المهملة اي التقفية المهملة قوله وبقيت حروف التهجي الخ اقول فيه بحث
لانا لا نسلم بقاء حروف التهجي اذا تهاملم توضع للمعنى المذكور اي بحيث يفهم منه شيء
والتجرد عن المعنى لا يستلزم التجرد عن الحيثية فالوضع التعييني التام المفهم وتعيين
حروف التهجي ليس كذلك فتأمل ع س قوله فيه نظر لهم يمكن ان يجاب بان
المراد حروف التهجي من حيث انها حروف التهجي خارجة وهذا لا ينافي ان منها ما هو غير
خارج باعتبار تلك الحيثية وهي حروف المعاني فان وضعها لتلك المعاني ليس من حيث
كونها حروف التهجي فليتأمل سلمنا قوله الفعل الاول لكان مراده الشكل المشار اليه
في جواب السؤال وصورته المعنى ما يتعلق به القصد وما يتعلق به القصد اعم من ان يكون
لفظا او عنه ينتج فالمعنى اعم من ان يكون لفظا او عنه قوله لافادته في الوصف
قد يقال فائدته الاحتراز عن الكلمة المجازية اذ الكلمة تطلق مجازا على الكلام
فاحفظ الفائدة المرجوعة الى عند قوله فكيف يصدق عليه وضع المعنى اعلم الخ

مهمة ذكر المحشي في شرح الكافية ان اللفظ باعتبار معناه المجازي ليس بكلمة فتأمل

المحشي

قوله الحكم بان كل ما يستعمل الخ اى فيكون المراد النقض على هذا الحكم قوله لا يدفع
مادة الشبهة الخ كان وجه ذلك والمراد منه انه اذا صرف عن ظاهره بان حمل
الحكم الكلى على الاكثر لم يتوجه النقض حينئذ كما بينه فى السؤال وكما يدل على
ان ذلك هو المراد كلام استاذنا الذى بالهامش المختوم بقوله فلا يراد اصلا
لانه يدل على ان المحشى فى هذا الكلام على ان المراد النقض ولا ينافى ذلك تصير
ما اورده للنقض مثبت للمقدمة لان معناه انه يصح اثباتها به الا ان ايراده
على وجه النقض ليس فيه اثباتها وقوله نفعا معتدا به كانه اشارة
الى انه يمكن ان يعود ويحمل الكلام على قوله وبثبت به تلك المقدمة الممنوعة
فليتامل قوله فلا يدفع نفعا معتدا به اقول لما ذكر فى معوض المنع حكما كليا
نقضه وابطله بصور ذلك يتضمن اثبات المقدمة الممنوعة فكان المنع
فى صورة الدعوى كذلك اثبات المقدمة الممنوعة فى صورة النقض فلا المراد
اصلا نعم يتوجه على الشارح ان كثيرا من العلما كالعلامة التفتازانى والشيخ الرضى
وغيرهما ذهبوا الى ان الضمائر ونحوها موضوعات لمفهومات كلية استعملت
فى الجزئيات وما ذكره الشارح انما هو مذهب محققى المتاخرين والدلائل
ظنية ضعيفة لا تفيد القطع فى المقام اصلا فالمجيب المذكور ان وافق التعداد
وعنه فالضمير لا يتم نقضا عليه لانه يمنع عدم وضعها للكلى والاثبات مشكل
فلعل مراد الشارح انه منقوض فى نفس الامر بناء على مذهب المحققين فيكون
الاول بانه لا يتم هذا الحكم على المذهب الاصح فليس له نفع معتد به فتامل عمس
قوله لا تحقق عادة النقض كان هذا مبنى على ما دل عليه كلام قد سبق من
خروج المجاز عن حد الكلمة قوله وقيل قائله عبد الغفور قوله لما مر اى قبيل قوله
قلت وقد اصيب عن الاشكال الخ علة لا يقال قوله والتعريف الصحيح الخ
اقول ذكر الشيخ الرضى ان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون غير اللفظ والدوال الاربع
دلت بالوضع على معنى مفرد واللفظ الدال على معنى مفرد بالطبع كاف وبهذا
يظهر انه لا يوافق تحقيق المحشى وان امكن التلفيق فليتامل التحقيق عمس قوله
عما لا يدل جزء لفظه الموضوع خرج الدال بالطبع او العقل قوله الشارح ورئيس الامر
كذلك فيه نظر لتصريح المصرح والشيخ بالتصاف المعنى العقلى بالافراد وكذلك
الطبيعى ولعل مراد الشارح ان الافراد انما هى باعتبار المعنى الوضعى انما هو بعد الوضع

الدلائل لمذهب المتاخرين ضعيفة

خروج المجاز عن حد الكلمة

فتبصر

فتدبر ع س قوله قيل قبيلا وهو مجاز بقرينة المشارفة عبد الغفور قوله الشارح
وكان النكتة فيه الخ لا يخفى ان هذه النكتة لا تفيد كون الثانى مفردا اذ لو كان
فعلا مضارعا حصل التنبيه المذكور الا ان يقال الافراد على الاصل لا يقتضى النكتة
وانما المحتاج اليها العدول عن الاصل وفيه ما فيه لان التنبيه انما يتم بعدم المقتضى
فى الافراد فلا بد فيهما من ملاحظة حال الثانى فى الجملة على انه قال اولا لا بد من
نكتة للكون الآخر مفردا فلا بد من التعرض لهما والوجه ان يقال تمام نكتة افراد
الثانى للظهور وهو اصالة الافراد وعدم علامية المضارع فى المقام ع س قوله
والاولى ان يقال الخ فيه ان الاصل فى الوصف الافراد فلم اختار الاصليين
على الآخر فتامل تجد ع س قوله قيل قائله عبد الغفور قوله وبهذا اندفع الخ قد يمنع
الاندفاع لان قوله باعراب بلفظ واحد يفهم ان حق قائمة ان يعرب باعراب
لفظين قوله اذ التاء الخ مبنى الاصل قد يقال كونها مبنى الاصل لا ينافى ما
يستفاد من العبارة لان الاعراب قد يكون محليا قول الشارح ويبقى حمل
عبد الله علما الخ اقول هذا ما اشتهر فى المقام فى عامة الشروح بمتابعة الشيخ الرضى
فى تفسير المعنى المفرد بما مر من المنطقيين وقال بعض المحققين المعنى المفرد
ما يفهم من لفظ مفرد وصرح المصنف فى المختصر والمنتهى بان اللفظ المفرد هو اللفظ بكلمة
واحدة اى حاضر ملفوظ بتلفظ كلمة واحدة فى عرف اللغة واعترض على ما قرر من
تفسير المنطقيين وذكر ان عبد الله لعدم تركيب على ما اختاره وقد نقله
السند الشريف ايضا فى حاشية الرضى وما اختاره هو مقتضى كلام متقدمى النحاة
فما اشتهر فى المقام غير المقرر من ان العلم المركب قرينة علامية او الزام ما لا يلزم
لانه ان اريد ان مذهب المعرف ذلك فهو كذب لتصريحه فى الكتابين بخلافه وان
اريد انه لازم من تعريفه فهو فاسد وغير لازم عملية لجواز ان يكون مراده
بالمعنى المفرد ما اختاره فى الكتابين لا ما ذكره الشارحون بمتابعة الشيخ والمنطقيين
والحق اصح بان يتبع ع س قوله وفيه ما ذكره العلامة الخ اقول اما قول المحقق
فلا بد من تاويل لما وقع من المصنف فى المنتهى والمختصر من ان عبد الله ليس بكلمة
ولعلهم لم يريدوا بالاسم الا مقابل الحرف والفعل او الاسم حقيقة واما قول
المفصل فيمكن تاويله بانه قسم الاسم الى الاسم العلم ثم قسم العلم مطلقا اسما
كان او مركبا او انه قسم الاسم حقيقة او حكما الى العلم فلا يلزم كون عبد الله اسما

معنى النكرة فلا يلزم تعريف الخبر **قوله** وينتفع بما ذكرنا في الجواب عن الكلام
بقوله يجيء منه بمعنى جميع مدة زمان الخ وحاصله تأويل الخبر بالنكرة
فلا تكون معرفة فلا يلزم تأخير المبتدأ فيما لا معرفتين **قوله** لا يجب
دخول الخ لعله لا يجب في دخول من عليه عدم تضمنه لمعناه اي فيجوز
مع دخول من عليه ان يكون متضمنا لمعنى من ويكون دخول من حينئذ
للتأكيد **قوله** قال الاول وضع عام لموضوع الخ قال المحشي في شرح رسالة
الوضع كوضع الانسان لمفهومه **قوله** ويشكل تصور العلم الشخصي
بانه الذي الى اذ العولمة اقول الخ كل ذلك يجاب عنه بالتحقيق اذ المراد
تصور الذات بعينه بكنهه او بوجه مساو مختص في الواقع فاندفع وضع الله
وعلم الابن الغائب فانه تصور الموضوع له بوجه مخصوص مساو
وجعل الذي الوجه وبه صرح السيد المحشي حيث قال يجوز ان يعقل ذات
بوجه ويوضع اللفظ لخصوصها بقصد تفهيمها باعتبار ويكون ذلك
الوجه خارجا وتوضيح المقام ان الموضوع له لا يلزم ان يكون ملاحظا
بكنهه ولا بوجه مشخص بل مساو في الواقع ثم ان الذات المبتدلة
من اول العمر الى آخره لا شك ان فيها امرا ثابتا مستمرا عاريا عن صدقة
على غيره واللفظ موضوع للذات مع ذلك الشخص المحفوظ ولو عرفا
وتحقيق المقام يستدعي طولا والتحقيق الاشارة فتدبر ع س **قوله**
وكذا الى العهدية الخ مراده ان تقسيمها الى الجنسية والعهدية اي
الذهنية تقسيم للشئ الى نفسه ثم وهو الجنسية وقسم منه وهو العهدية
الذهنية **قوله** لكنه يجب على الشراح ان يقول كثلث الخ اي بدل قوله
كثلاث الى تسع **قوله** الى عشر هي تدخل العشر **قوله** كما لمضومة كوجوه
فيقال اوجه **قوله** واورد عليه ان هذا الحكم الخ المورد المهندي **قوله**
فيجوز هند زيد ضاربه هي تأمل ذلك فان الكلام في الكونت غير الحقيقي
وهند ليس منه نعم يمثل له الشمس زيد محرقة هي فليتأمل **قوله** لا يخفى
انه يصدق الخ اذا اريد مفهوم الذي في ضمنه لم يصدق على ما ذكر **قوله**
فلم يكن مسلم البلد الخ اي في نحو جاء مسلم البلد **قوله** انه ما في آخره الخ
اي المشي **قوله** لم يدخلا تحت الموضوع له صرح في التلويح بان المجاز

اسماء العدد

الذكر

الانثى

موضوع

موضوع بالشيوع والمراد بالوضع ها هنا الاعم **قوله** ولكن نقول جمع المذكر
السالم شامل لسنين الخ بهذا يندفع الاعتراض على تعريف المصنف بانه غير
مانع لدخول مالين من المحدود فيه كسنين الخ وجه الاندفاع ان سنين الخ
من المحدود بهذا القيد يعلم ان قول الشارح يعني شرط صحته
جمعيته من غير شذوذ او صحتها قياسا او كذلك فدابنا في دخول
سنين ونحوه في هذا الجمع عند المصنف تخلف تلك الشروط تأمل **قوله**
ان شرط ان يكون مذكرا عاقلا يعقل لعلة علما يعقل **قوله** لان ما يطرد
الاخر لا يغير صيغة لان الخ اقول يرد عليه صنوان جمع تكسير لصنو فانه لم يغير
صيغة بل الصنو مع انه جمع تكسير لا جمع سلامة **قوله** ومطلق الثبوت
المشترك بين الحادث الخ اقول ليس في عبارة المصنف في الكتب المشهورة عنه
تصريح بما نقله عنه فلا يبعد حمل كلامه على ما ذكره الشيخ ليحصل التوفيق بين
كلام العلمين فتأمل ع س **قوله** وصيغتها مخالفة لصيغة الخ قد صرح
المصنف الاعلى في شرحه بان المراد المخالفة من حيث ان صيغة اسم الفاعل
قياسية تثبت بحيث يمكن ذكر قاعدة يعرف بها صيغة من كل باب
والصفة لم يجر فيها على قياس بل صيغ مختلفة على حسب السماع فما ذكره
ان ع تفسير على غير مراد المصنف ان فيه ما فيه لان ضاو اضفه مشبهة
عند كثيرين فتدبر ع س **قوله** وهو عند الفرائضيين التخفيف باعتبار
تقدم الاضافة على اللام كما في قولنا الخ ان صح ذلك فلعل المصنف والشيخ
لم يعتنيا بخلاف الفرائضيين لضعف كلامهم بوجوه عديدة في باب
الاضافة فتدبر ثم اني اطلعت على تصريحات من العلماء تدل على ان
دعوى عدم الخلاف او الوفاق غالبية بالنسبة الى جماعة او الاكثر
واذا صح ذلك فوجود الخلاف في الجملة لا ينافي دعوى الوفاق فاحفظ
ذلك ع س **قوله** فينبغي ان يكون من قبيل وجهه ويكونه مختلفة فيه
اقول هذا مع القصور في التشخيص والرموع مانعهم صرحوا بان الصفة اذا كانت
مشتقة او محمولة سقط الوزن منها فلا يستحسنان الا انها تقع عند
البصريين لما سيجئ في المختلف فيه فالمراد الصفة المأخوذة المعروفة ع س
قوله ليس للربط بل لتعيين الابن الخ لا يخفى ان ما ذكره خارج بقوله

زايد على قدر الحاجة فلا حاجة الى التكلف والتطويل ع س **قوله** الثالث
بعد قول المصنف وما كان فيه ضمير ه مثل حسن وجهه والحسن وجهه ينصب فيهما
اى قد صرح الشيخ بان الصورتين المذكورتين فيهما ان عند النحاة لان
النصب فى معمول الصفة لاجل مانع الاضافة وهى فيهما ممتنعة او قبيح
ع س **قوله** المصوغ والا ففيها ضمير الموصوف اى استتر بها يلزم
تعدد الفاعل معنى لان المعمول فاعل معنى واقول الحسن قايم بالوجه فهو
فاعل للحسن وحسن الوجه قايم بزيد فالضمير فاعل له بهذا الاعتبار ولا
محذور فى تعدد الفاعل عند تعدد الاعتبار لانه بكل اعتبار قايم بشخص غير
الذى قام به بالاعتبار الآخر فاقتضى فاعلين حقيقة ومعنى فتنبه فانه وجيه
واوجه مما قاله الهندى ع س **قوله** لكن تكون الزيادة على تقدير شورة كما
فى زيد افقه من الحمار لاظهاره وامثاله مجازات كخوا لعسل احلى من الخل
فتامل ع س **قوله** بمعنى الزيادة على جميع من سواه صح به الضرورة قال
بعض المحققين اى على جميع افراد نوعه وبه صرح الشيخ الرضى فى موضع آخر
لكن صرح السيد المحقق فى شرحه بانه اذا قيل اعدل منى وواو لم يرد
التفضيل على نفسه ولا على غيره لان المشاركة فى الوصف لا يكفى وانت
مقتضاه انه لم يقصد التفضيل على كل من سواه والا للتفضيل على المضاف اليه
فيلزم المشاركة والفاء فالظاهر ان المراد كل من سواه ممن يشاركه فى اصل
المصدر فلا يلزم التفضيل على المضاف اليه فافهم ويجوز ان يراد بالزيادة
المطلقة التفضيل على غيره مطلقا كله او بعضه لكن يبقى المفضل عليه ح
غير معلوم فتامل ع س **قوله** اى التوضيح اسلم للتفضيل الخ اقول اراد بالزيادة
الاشارة الى ان التوضيح ههنا ليس بمقابل التخصيص كما مر فى باب الوصف
والاضافة بل يشمله فلا حاجة للكلام المحشر اصلا فتنبه ع س **قوله**
قول الشارح وثالثها النسبة الى فاعل الذى هو حقيقة فى المحقق وغيره ان
المعتبر النسبة الى الفاعل المعين فالفعل ليس بمفهوم كلى بل وضع للنسبة
الى زيد وللنسبة الى عمرو وهكذا فمن قبيل الوضع العام الموضوع له الخاص
كالضمائر وفصل السيد الكلام فيه فى حواشى الخطائى وعنه فالفعل مراد ان
بناء على انه فاعل معينا من الفواعل المعينة لا المعنى المقابل للمعينين كما توهم

المشهور

مراد السيد قدس سره انه لا يراد به الاضافة بالمعنى الاول
لتنافى المعنى وجعل هذا قرينة على كونه بالمعنى الثانى فحصل
المفضل التاويل باسم الفاعل قرينة له فلا ينبغى الاعتراض
المذكور فتدبر ٩

الفعل

السيد وجه انها الواقعة فيها موصوف

المشهور فيه ع س **قوله** ولا شك الخ المصادر منها ان تسمية
فاعل ما مطلقا معنى حروفى دالة والحق انه ليس كذلك بل السمة اذا لم تلاحظ
لذاتها بل جعلت آلة لملاحظة طرفيها تصير معنى حرفيا لا مطلقا واذا صارت
لفظ السمة اسما وكذلك لفظ السمة الى فاعل او معنى لم يلاحظ
بذاتها وعلى هذا مراد الشارح ان السمة الملحوظة فى معنى العمل معنى حروفى بمعنى انها
اعتبرت آلة للملاحظة لا لذاتها حتى انها لو لوحظت لذاتها لم تكن جزء
معنى العمل كما صرح السيد بنظير ذلك فى معنى الحرف فتدبر ع س **قوله** فيكون
معنى معللا الخ فى ظاهر هذا الكلام خبط فان السمة ان لوحظت لذاتها
الربط صار معنى عدميا سواء كانت الى الفاعل المعين او الغير المعين الا
ان فى السمة امر ضمنا فلا بد من تصحيحها او لا ع س **قوله** فتعلق بكون
المراد الاعم الخ اقول الظاهر انه لم يرد الاعم من اللائة والا لانتقض
تعريف الاسم بالعمل والحرف لدلالتهما الزامى على معنى غير مستقر بل
المراد الاعم من المطابق والمضمن فقط وهو مجاز عند مشهور ولا دليل الخ لهم
ع س **قوله** وكذا الافعال المستلزمة الخ اقول لو قيل السوف بالماضى
والمستقبل اذا اريد به ما شأنه المضى والاستقبال اصلا ان الزمان المعين مراد
مدلوله لا عينه وان المضى معناه العدم بعد الوجود والاستقبال وجود منتظر
ولم يرد بهما الزمان ومعنى العمل سوى الحدث فى الزمان المعين فالمعنى
فى زمان ماض وانما شئ ماض والوقوع ظاهر وقد يجاب بان الماضى
لغة هو الزمان فقط وقوله شئ ماض اى ماض زمانه واصطلاحا لفظ العمل
ولا يخفى بالمجاز والاحسن ان يقال ان المراد بالعمل ما دل على معنى فى نفسه
هو الحدث ولفظ الماضى لم يوضع لحدث فى زمان ماض فاندفع الاشكال ع توضيح

المضارع

العمل لكن لا يدفع به لكن ع توضيح الكلام فلسفة ع س **قوله** فالحق ان قوله
اذا لم يتصل سلن يصح الخ الحق انه يكلف بعد ع الفهم حتى لا يفهم منه
المقصود والحق ان الطوسى محمود وفهم من الكلام اى ويوجد المضارع
اذا لم يتصل ولك ان تقول سلن مذكور ما عسار ما يفهم منه فانه فى تقدير
ما يعرب بغير المضارع ويوجد المضارع فهو سلن مذكور ما عسار ما يتضمنه
ولا يحتاج الى تقدير اذا الطوسى يجعله رابطا للعمل وله نظائر ان قلت

والوعيد على ذلك في عامة الظهور ويمكن حمل كلام الشارح المصرح من الكلفة والدقة
على ما فسد وعمه عامة المحشين فتدبر ع س قوله وعلى اللفظ لا تعتبر
الظاهر تعلق الا بتغير قوله وهذا الصوب لانه سيدع به الاصوب اي في
قول الشارح قبل الاصوب اه قوله وكانه لذلك قال المعنى في العمل اولى
ما ذكره في قوله اي سهو محل للحكم والمحشين ينبغي ان يكون سهوا من قلم
الناسخ اما اولا فلان الاسم ان الحصار المسعة لا يتوقف فهمه على ذكر بل
الاكرام وكره من الامور البسيطة التي لا يتعقل كنه معناها الا بعد تعقل فاعل
ومفعول صح به السيد المحشي وعمه في مواضع واما ثانيا فلان التفصيل بجواز حذف
الفاعل غير تام بل حاصل صدف فاعله فلا جائز حذف متعلقات الاسماء النبية
وتفصيل ذلك في تضاعيفنا واما قوله فلان ما ذكره من ان العلم بالمفعول اخذ
مع العلم مع والاوجب ذكر المفعول لكان حذف ذكر الفاعل فتامل بل لم
يقل به احد فانهم اطبقوا على ان معنى العلم الحدث والزمان والنسبة
الى الفاعل والله تعالى اعلم ع س قوله وذكر بعض المحشين ان معنى الاصاص
اقول قد صرح السيد والمحقق والوصيال وعدهم من الائمة بانه ليس الاصاص
في مطلق معنى اللام بل معنى الحصر والداعي على ذلك عد ما ذكره من دخول اداة
الحصر عليه وغير ذلك نعم لا يبعد ان يقدم المعاني الاصاص الحصر وهو منص
كلام صاحب المغني وعمه فتدبر ع س قوله وهو ان نفي مثل الشيء لا يستلزم
اي اقول هكذا بالاستلزام ينبغي ان لا اعتبار للقيد المذكور في المثل
فحينئذ يصير المعنى ان المسلمة لا يدل من نقل معتمد ولا يكفيه مجرد الاحتمال
في كمثل المقال ع س قوله ان يرى في كان وهو خبر ان عليه الصحيح
وهكذا اصحح الماتن في مواضع لكن قال الوصيال في ارتشافه لغتها وكتبه واعتنى في
التشبيه فقدم وفتحت همزة ان وهذا مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين
ودعوى ان هشام الاجماع على تركيبها غير صحيح انتهى وجزم الجوهري بالكسر البصر
والمسئلة مما خالف الجمهور ع س قوله قوله مبتدأ الخ قوله اما اصل
اي اقول لا يبعد ان يكون اي اي في ما وقع ان معناه كذا انسب ان يكون خبرا
نظيره ان قوله قاس الناس مبتدأ سأوّل بعض الناس ونيابته عنه ع س قوله
لازمة لهذا الاسهام وربما يجئ هل قبل المسئلة وهو خلل شائع نحو هل عندك

زيد

زيد ام عمرو رض قوله وهو ما اجعوا على عدم صحته الاجماع محل نظر راجع
قوله فيها نفع اي في لطافة منه قوله لان الكلام في تسليم الحرف
يمنع ذلك الشمول فلو جاء لمحض الاباحة ع س قوله قال الصادق
او الكلمة حقيقة اي مع قرينة حيث اسهى به الكلم صار في حكم الاخرس في الحكم ع س
قوله الشارح عوافى الله ايام اراد دوام الصحة فهو على طريقة
قوله اولئك سبل الله سيأتيهم حسنات واراد عوافى التوبة
في الدنيا فالمراد بالانقلاب زوال ذلك والجاد الكمال ره لها فتامل
كذا في هامش نسخ الاصل هذا اخر ما وجد بخط حاشية المحشين وسند
المحققين مولانا احمد شهاب الملة والدين بن قاسم
العبادي الشافعي على حاشية المحشي الجامي لمولانا افضل
الفاضل دام ظله على مولانا عصام الدين
نعمد الله تعالى بالحمد والصلاة
والتسليم ع س وقد تم
قوله عليه ما صلى الله
على سيدنا محمد وعلى
اله وصحبه اجمعين
امين

نهاية المخطوطة